



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم: التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية
بغنوان:

واقع استيراد السيارات في الجزائر

تحت إشراف:

د. لغراب سمية

من إعداد:

باحماني بالحاج

حمدي عيسى إسماعيل

2026/2025



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم: التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية
بغنوان:

واقع استيراد السيارات في الجزائر

تحت إشراف:

د. لغراب سمية

من إعداد:

باحماني بالحاج

حمدي عيسى إسماعيل

2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا وأعانا على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى والديَّ الكريمين، اللذين كانا سندي ودعمي، وغمراني بعطفهما ودعائهما، فلهما مني كل التقدير والامتنان.

وإلى إخوتي وأفراد عائلتي الكريمة، الذين كانوا خير معين لي طوال مسيرتي الدراسية. وإلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة لغراب سمية، تقديرًا لتوجيهاتها ونصائحها القيمة، ولكل أستاذتنا الأفاضل الذين ساهموا في تكويننا العلمي.

وإلى كل الأصدقاء والزملاء الذين رافقونا في مشوار الدراسة وتقاسموا معنا لحظات الجد والاجتهاد.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

أهدي هذا العمل المتواضع، راجين من الله عز وجل أن يجعله نافعًا ومثمرًا.

باحماني بالحاج

حمدي عيسى إسماعيل

شكر وعرفان

الحمد لله تعالى الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، فله سبحانه وتعالى الحمد والشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة **لغراب سمية**، على ما قدمته لنا من توجيهات قيمة ونصائح سديدة، وعلى متابعتها المستمرة وحرصها على إنجاز هذه المذكرة في أحسن صورة، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أساتذة قسم العلوم التجارية بجامعة غرداية، الذين ساهموا في تكويننا العلمي طوال سنوات الدراسة، وكان لهم الفضل في اكتسابنا المعارف والخبرات التي أنارت طريقنا.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء بتقديم المساعدة أو الدعم أو النصح.

وفي الأخير، نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل من يطلع عليه.

والحمد لله رب العالمين.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استيراد السيارات في الجزائر، من خلال تناول الجوانب النظرية المتعلقة بالاستيراد وتمويل التجارة الخارجية، مع إبراز الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم نشاط استيراد السيارات، إضافة إلى دراسة مختلف المراحل والإجراءات المتبعة في هذه العملية، والوقوف على أهم التحديات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية والتقنية التي تواجه هذا القطاع.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاستيراد وتمويله، وتحليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة باستيراد السيارات في الجزائر، فضلاً عن دراسة الصعوبات والعراقيل التي تعترض هذا النشاط.

وتوصلت الدراسة إلى أن نشاط استيراد السيارات في الجزائر يخضع لمنظومة قانونية وتنظيمية دقيقة تهدف إلى ضبط السوق الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني، كما أن البنوك تؤدي دوراً مهماً في تمويل عمليات الاستيراد وتسوية المدفوعات الخارجية. وبينت الدراسة أيضاً أن هذا القطاع يواجه عدة تحديات، من أبرزها تقلب أسعار الصرف، وارتفاع تكاليف الاستيراد، وتغير القوانين المنظمة للنشاط، إضافة إلى بعض العراقيل التقنية والجمركية، وهو ما يؤثر على فعالية عمليات الاستيراد واستقرار سوق السيارات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: استيراد السيارات، التجارة الخارجية، تمويل الاستيراد، الإطار القانوني، الجمارك، الجزائر، التحديات الاقتصادية

Abstract:

This study aimed to identify the reality of car imports in Algeria by examining the theoretical aspects of import activities and foreign trade financing. It also highlighted the legal and regulatory framework governing car import operations, analyzed the different stages and procedures involved, and identified the main economic, legal, organizational, and technical challenges facing this sector.

The study relied on the descriptive analytical approach through describing the basic concepts related to imports and their financing, analyzing the legal texts regulating car imports in Algeria, and examining the difficulties and obstacles affecting this activity.

The study concluded that car import activities in Algeria are subject to a strict legal and regulatory framework aimed at regulating the national market and protecting the national economy. It also showed that banks play an essential role in financing import operations and settling international payments. Furthermore, the study revealed that this sector faces several challenges, including exchange rate fluctuations, high import costs, frequent changes in regulations, and various technical and customs constraints, which affect the efficiency of import operations and the stability of the Algerian automobile market.

Keywords: Car Imports, Foreign Trade, Import Financing, Legal Framework, Customs, Algeria, Economic.

قائمة المحتويات:

الصفحة	المحتويات
	إهداء
	شكر وعرفان
	ملخص الدراسة
	قائمة المحتويات
1	مقدمة
6	الفصل الأول: الإستيراد وعمليات التمويل
8	المبحث الأول: ماهية الإستيراد والتجارة الخارجية
8	المطلب الأول: مفهوم الإستيراد والتجارة الخارجية
9	المطلب الثاني: أنواع الإستيراد وأهدافه
11	المبحث الثاني: تمويل عمليات الإستيراد
11	المطلب الأول: مفهوم تمويل الإستيراد
12	المطلب الثاني: أشكال التمويل
18	الفصل الثاني: تنظيم عملية إستيراد السيارات في الجزائر
20	المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لاستيراد السيارات في الجزائر
20	المطلب الأول: القوانين المنظمة لاستيراد السيارات
21	المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على الإستيراد
22	المطلب الثالث: شروط و إجراءات إستيراد السيارات
26	المبحث الثاني: مراحل إستيراد السيارات في الجزائر

26	المطلب الأول: مرحلة التعاقد والطلب
26	المطلب الثاني: مرحلة التمويل والشحن
27	المطلب الثالث: مرحلة التخليص والجمركي والتسليم
28	المبحث الثالث: التحديات التي تواجه إستيراد السيارات في الجزائر
28	المطلب الأول: التحديات الإقتصادية
29	المطلب الثاني: التحديات القانونية والتنظيمية
29	المطلب الثالث: التحديات التقنية والجمركية
32	الخاتمة
36	قائمة المراجع

المقدمة

تمهيد:

يشهد العالم في الوقت الراهن تطوراً متسارعاً في العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة التوسع الكبير في المبادلات التجارية بين مختلف الدول، حيث أصبحت التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الاقتصادات الحديثة لتحقيق النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات الأسواق المحلية من السلع والخدمات. ويعد الاستيراد من أهم العمليات المرتبطة بالتجارة الخارجية، إذ يسمح للدول بالحصول على المنتجات التي يصعب إنتاجها محلياً أو التي لا تكفي القدرات الإنتاجية الوطنية لتوفيرها، مما يساهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب داخل الاقتصاد الوطني. وتكتسي عمليات الاستيراد أهمية كبيرة بالنظر إلى ارتباطها المباشر بمختلف القطاعات الاقتصادية، كما تتطلب توفير آليات تمويل فعالة تضمن تنفيذ المبادلات التجارية الدولية في ظروف آمنة ومنظمة. ولذلك تلعب البنوك والمؤسسات المالية دوراً محورياً في تمويل عمليات الاستيراد من خلال توفير الوسائل والضمانات البنكية التي تسهل المعاملات التجارية بين المستوردين والمصدرين وتقلل من المخاطر المرتبطة بها. ومن بين القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد قطاع السيارات، الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية نظراً لارتباطه بالنقل والتنقل ومختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية. وقد شهد سوق السيارات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة عدة تغيرات مست مختلفة الجوانب القانونية والتنظيمية والاقتصادية، نتيجة السياسات التي انتهجتها الدولة بهدف تنظيم عمليات الاستيراد وترشيد النفقات بالعملة الصعبة وحماية الاقتصاد الوطني.

وقد مر قطاع استيراد السيارات في الجزائر بعدة مراحل، تراوحت بين فتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين لاستيراد المركبات وفرض قيود تنظيمية جديدة تهدف إلى ضبط السوق الوطنية وتحقيق التوازن بين احتياجات المستهلكين ومتطلبات التنمية الاقتصادية. كما أدى تطور التشريعات المنظمة لهذا النشاط إلى ظهور مجموعة من الإجراءات والشروط التي يتعين على المستوردين الالتزام بها من أجل ممارسة نشاط استيراد السيارات وفقاً للقوانين السارية. ورغم أهمية هذا القطاع، فإنه يواجه العديد من التحديات والصعوبات التي قد تؤثر على فعالية عمليات الاستيراد واستقرار سوق السيارات في الجزائر، ومن بينها التحديات الاقتصادية المرتبطة بارتفاع تكاليف الاستيراد وتقلب أسعار الصرف، بالإضافة إلى التحديات القانونية والتنظيمية الناتجة عن تعدد الإجراءات الإدارية وتغير بعض النصوص القانونية المنظمة للنشاط. كما أن نجاح عمليات استيراد السيارات يرتبط بمدى توفر التمويل المناسب والقدرة على التكيف مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والتشريعية. وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع وتأثيره على الاقتصاد الوطني وعلى مختلف

الفاعلين في سوق السيارات، تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ «واقع استيراد السيارات في الجزائر» بهدف التعرف على الجوانب النظرية المتعلقة بالاستيراد وتمويل عملياته، ودراسة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم استيراد السيارات في الجزائر، إضافة إلى تحليل أهم الخطوات والإجراءات المتبعة في هذا المجال، والوقوف على أبرز التحديات التي تواجهه، سعياً إلى تقديم صورة شاملة عن واقع هذا النشاط وآفاقه المستقبلية

الإشكالية:

كما ذكرنا سابقاً أن قطاع استيراد السيارات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يشهد العديد من التغيرات القانونية والتنظيمية التي أثرت على نشاط الاستيراد وعلى تلبية حاجيات السوق الوطنية. وبين متطلبات تنظيم التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني، برزت عدة تحديات تواجه المتعاملين الاقتصاديين في هذا المجال.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي:

ما هو واقع استيراد السيارات في الجزائر؟

انطلاقاً من هذا التساؤل الرئيسي نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود باستيراد السيارات وما أهم طرق تمويله؟
- ما هو الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم استيراد السيارات في الجزائر؟
- ما هي أهم مراحل وإجراءات استيراد السيارات؟
- ما أبرز التحديات التي تعيق عملية استيراد السيارات في الجزائر؟

الفرضيات:

- تعتمد عملية استيراد السيارات في الجزائر على جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى ضبط السوق الوطنية.
- تواجه عملية استيراد السيارات عدة صعوبات إدارية ومالية تؤثر على فعاليتها.
- تلعب البنوك دورًا أساسيًا في تمويل وتنظيم عمليات استيراد السيارات.
- يؤثر تغير القوانين والسياسات الاقتصادية بشكل مباشر على نشاط استيراد السيارات في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:

- التعرف على مفهوم الاستيراد والتجارة الدولية.
- دراسة وسائل تمويل عمليات الاستيراد.
- توضيح الإطار القانوني والتنظيمي لاستيراد السيارات في الجزائر.
- إبراز مراحل وإجراءات استيراد السيارات.
- تحديد أهم التحديات التي تواجه عملية استيراد السيارات.
- تقديم صورة شاملة حول واقع سوق استيراد السيارات في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز واقع استيراد السيارات في الجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني و توضيح مختلف الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة باستيراد السيارات و التعرف على وسائل تمويل عمليات الاستيراد ودور البنوك في ذلك و كذلك تسليط الضوء على أبرز العراقيل والتحديات التي تواجه المستوردين.

أسباب اختيار الموضوع:

1-أسباب ذاتية:

- الرغبة في دراسة موضوع يرتبط بالتجارة الدولية والاقتصاد الوطني.

- الاهتمام الشخصي بمجال الاستيراد وتمويل التجارة الخارجية.
- توسيع المعارف المتعلقة بتنظيم سوق السيارات في الجزائر.

2-أسباب موضوعية:

- الأهمية الاقتصادية الكبيرة لقطاع السيارات في الجزائر.
- كثرة التغيرات القانونية المتعلقة باستيراد السيارات.
- تأثير استيراد السيارات على الميزان التجاري واحتياطي الصرف.
- نقص الدراسات الحديثة التي تعالج واقع استيراد السيارات بعد التعديلات القانونية الأخيرة.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستيراد وتمويل التجارة الدولية، وتحليل القوانين والإجراءات المنظمة لاستيراد السيارات في الجزائر، إضافة إلى دراسة التحديات والصعوبات التي تواجه هذا النشاط.

الدراسات السابقة:

الدراسة السابقة	نوع الدراسة	أوجه التشابه مع دراستنا	أوجه الاختلاف عن دراستنا	ما أضافته دراستنا
رواجي دنيا، طالبي رحاب 2024/2025 "واقع و آفاق استيراد السيارات في الجزائر"	مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي	تناولت واقع إستيراد السيارات في الجزائر	تناولت واقع استيراد السيارات في الجزائر مع آفاق هذا القطاع في المستقبل ومن	ركزت دراستنا على واقع وكيفية استيراد السيارات في الجزائر

	الجانب الصناعي أيضا			
مقني بن عمار 2015 "الأطر القانونية لممارسة نشاط تسويق السيارات الجديدة في الجزائر"	مقال علمي مجلة الدراسات القانونية	تناول شروط ممارسة نشاط إستيراد السيارات	ركز على الجانب التسويقي ولم يتطرق للاستيراد	شملت دراستنا كامل موضوع استيراد السيارات من النظري الى التطبيقي

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمنا هذه الدراسة الى فصلين رئيسيين ، يتضمن الفصل الأول الإستيراد وعمليات التمويل ,حيث قسم إلى مبحثين , المبحث الأول ماهية الإستيراد والتجارة الخارجية أما المبحث الثاني فكان حول تمويل عمليات الإستيراد , وأما بخصوص الفصل الثاني فكان يتضمن تنظيم عمليات إستيراد السيارات في الجزائر حيث تطرقنا في المبحث الأول الإطار القانوني والتنظيمي لاستيراد السيارات في الجزائر , و خطوات استيراد السيارات في المبحث الثاني لنختم بالتحديات التي تواجه عمليات استيراد السيارات في الجزائر في المبحث الثالث.

الفصل الأول:

الاستيراد وعمليات

التمويل

تمهيد:

يُعدّ الاستيراد أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي تدرج ضمن إطار التجارة الخارجية، حيث يساهم في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من السلع والمواد الأولية والتجهيزات التي قد يصعب توفيرها محلياً. ومع اتساع المبادلات التجارية بين الدول، أصبحت عمليات الاستيراد تتطلب وسائل تمويل ملائمة تضمن تنفيذ المعاملات التجارية بكفاءة وأمان، بما يحقق مصالح مختلف الأطراف المتدخلة في العملية.

وانطلاقاً من ذلك تناولنا في المبحث الأول ماهية الاستيراد والتجارة الخارجية، والذي تم تقسيمه إلى مطلبين، خصص المطلب الأول لبيان مفهوم الاستيراد والتجارة الخارجية وإبراز أهم الفروق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، في حين تناول المطلب الثاني أنواع الاستيراد المختلفة والأهداف الاقتصادية التي تسعى عملية الاستيراد إلى تحقيقها.

أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة تمويل عمليات الاستيراد، حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم تمويل الاستيراد وأهميته بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التمويل، بينما تطرق المطلب الثاني إلى أشكال تمويل عمليات الاستيراد، من خلال عرض وسائل التمويل قصيرة الأجل، وعلى رأسها الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، إلى جانب وسائل التمويل متوسطة وطويلة الأجل المستخدمة في التجارة الدولية.

المبحث الأول: ماهية الاستيراد والتجارة الخارجية:

المطلب الأول: مفهوم الاستيراد والتجارة الخارجية:

أولاً: مفهوم الاستيراد:

" جلب السلع من الخارج وإدخالها إلى البلد المستورد من أجل بيعها. ويكون الاستيراد من المناطق الحرة، الأسواق الحرة بالداخل، كذلك من المعارض والأسواق الدولية، من المعارض الأخرى المرخص بإقامتها مطابقة للقواعد العامة للاستيراد من الخارج".¹

ثانياً: مفهوم التجارة الخارجية:²

تعددت الآراء حول تعريف التجارة الخارجية ويمكن إبرازهم المفاهيم من خلال ما يلي:

1. **التعريف الأول:** عرفت التجارة الخارجية تاريخياً بأنها " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات وواردات ".
2. **التعريف الثاني:** تعرف التجارة الخارجية بأنها " هي المعاملات التجارية بين الدول تحت ما يعرف بالصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة في صورها الثلاثة، أي في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو في حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

ثالثاً: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية:³

هناك فروقات أساسية بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، أبرزها:

- 1) **صعوبة انتقال عناصر الإنتاج:** إن انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة الواحدة يكون سهلاً، مما يؤدي إلى تقارب عوائدها، لكن على المستوى الدولي توجد حواجز عديدة تمنع حرية انتقال العمل ورأس المال والسلع بين الدول مثل: القيود السياسية والقانونية، اختلاف اللغة والعادات والتقاليد ... الخ.

¹ د. دحو سليمان ، د. رواني بوحفص ، مطبوعة مقياس إجراءات الاستيراد و التصدير 2019/2018، ص 23.

² خوذيري عيسى ، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، 2023/2022، ص 3 .

³ سعيد أحسن ، مطبوعة تقنيات التجارة الخارجية ، مذكرة ماستر 2020/2019م ، ص 7 و 8 .

(2)_ **تمايز النظم النقدية:** يمكن للمقيمين داخل دولة استخدام عملة واحدة في معاملاتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة فتسوية المعاملات داخل الدولة تتم بالعملة المحلية، بينما يختلف الأمر بالنسبة للمعاملات التي يتم على المستوى الدولي حيث يستلزم الأمر تحويل العملة الوطنية إلى ما يساوي

قيمتها بالعملة الأجنبية، وبالتالي فلكل دولة نظامها النقدي المتميز بعمليتها الخاصة، مما يؤدي اختلاف النظم النقدية إلى عدم قبول كثير العملات خارج حدود دولها.

(3)_ **اختلاف الأسواق:**

- اختلاف أذواق المستهلكين مما يؤدي إلى اختلاف تفضيلاتهم للسلع.

- انفصال الأسواق عن بعضها بسبب الحواجز الطبيعية، الإدارية والسياسية، بالبعد الجغرافي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل، كما لأن الإجراءات الخاصة بالحواجز الجمركية وتراخيص الاستيراد والتصدير والشهادات الصحية تحد من انتقال السلع.

- اختلاف الأسواق من حيث درجة المنافسة التي تسودها.

المطلب الثاني: أنواع الاستيراد وأهدافه:

أولاً: أنواع الاستيراد:¹

إن التعاملات المتنوعة الجائزة والمتعلقة بعملية الاستيراد وكيف تسير هذه العملية من طرف المؤسسة متعلقة بتوفير النقص الموجود في المواد الأولية أو اليد العاملة الكفاءة وهذا للقيام بعملية الإنتاج

، وتلبية حاجات الزبائن، ومن خلاله يمكن التوصل إلى بعض طرق الاستيراد التي تطبقها المؤسسة فنجد الأنواع التالية:

(1)_ **الاستيراد بغرض الاستثمار:**

¹ عشي عبد الحميد ، مراحل واجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر، مذكرة ماستر 2021/2022، ص8 .

نرى في هذا النوع الذي تقوم به المؤسسة بهدف الاستثمار والتوسع في المشاريع بأنها تحتاج إلى عتاد وتجهيزات وتجديد معدات الصيانة لهذا فإن المؤسسة تقوم بعملية الاستيراد من أجل تلك التجهيزات لاستخدامها في عمليات التوسع والإنتاج في المشروع.

(2)_الاستيراد بغرض توفير المواد الأولية المكملة:

من أجل القيام بالعملية الإنتاجية والتوسع في المشروع يجب مع التعامل الوطني أو الأجنبي لاستيراد مواد إضافية زائدة لعملية الإنتاج من أجل توسيع نشاطه. وكما نلاحظ أن أغلب المؤسسات والمركبات الصناعية تقوم باستيراد تلك المواد المتمثلة في المواد الأولية وقطع الغيار... الخ لكي تتمكن من مواصلة الدورة الإنتاجية.

(3)_الاستيراد بغرض التجارة:

يشمل هذا النوع الشراء بقصد البيع، يعني إعادة البيع بعد الشراء من الخارج بدون إحداث أي تغيير أو تحويل على البضاعة المستوردة، بعبارة أخرى شراء مواد استهلاكية أو صناعية من أجل بيعها بالاستثمار في هذا المجال وتعويض على حالها.¹

ثانياً: أهداف الاستيراد²:

إن الهدف الرئيسي للاستيراد هو توفير جميع الإمكانات المادية والمعنوية لتغطية النقص الموجود في التسوية

لمساعدتها في القيام بوظيفتها وهناك أهداف أخرى تسطر في عملية الاستيراد.

تهدف عملية الاستيراد إلى ضمان استمرار الإنتاج دون اضطراب، مع المحافظة على المستوى المطلوب من جودة المنتجات المستوردة.

توفير احتياطات المشروع بأقل تكلفة ممكنة خاصة الاحتياجات الغير متوفرة محلياً أو تكلفة الإنتاج المحلية تفوق

تكلفة استيرادها.

تجنب الازدواج والتلف وتقادم السلع المستوردة من خلال ربط عمليات الاستيراد بخطط الاستغلال طويلة المدى.

¹ مرجع سبق ذكره ، عشي عبد الحميد ، ص8.

² مرجع سبق ذكره ، عشي عبد الحميد ، ص9.

إنشاء وتطوير علاقة داخلية بين الوحدات الأخرى التي يكون منها المشروع.

- جلب الحاجات من فوائض إنتاج الدول الأخرى.

- جلب التكنولوجيا وتطوير الاقتصاد الوطني.

- تلبية حاجيات المستهلكين وتحسين مستوى المعيشة.

- تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله أي مؤسسة تقوم بعملية الشراء .

تموين السوق الداخلي بالمنتجات والمواد الأولية من خارج البلاد بعد تقدير لمختلف المعلومات.

المبحث الثاني: تمويل عمليات الاستيراد:

المطلب الأول : مفهوم تمويل الاستيراد :

أولاً: تعريف التمويل :¹

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وهذا التعريف يتكون من العناصر

التالية :

_ تحديد دقيق لوقت الحاجة إليه .

_ البحث عن مصادر للأموال .

_ المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان .

ثانياً: أهمية التمويل:²

يمكننا حصر أهمية التمويل في النقاط التالية:

- الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.
- تحريك الأموال الراكدة إما داخل المؤسسة أو خارجها.

¹ شيلالي حكيم ، منان منور ، صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر 2014/2015، ص21-22.

² خالد إبراهيم، تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة و طويلة الأجل ,مذكرة ماستر 2018 / 2019 , ص18

- الحفاظ على سيولة المؤسسة من أجل الحماية من خطر الإفلاس والتصفية.
- التمويل يعتبر وسيلة سريعة للخروج من العجز المالي للمؤسسة.
- يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة لاقتناء أو استبدال المعدات والآلات.

ثالثاً: مبادئ التمويل: ¹

ويتركز على العديد من المبادئ نذكر منها:

1. إلزامية الموازنة بين المخاطرة و العائد: لا يجب السعي الى المبادرة بمخاطر جديدة مالية إذا لم يكن هناك عائد إضافي متوقع.
2. الأخذ بعين الحسبان القيمة الزمنية للنقود: للنقود قيمة زمنية لها فالدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم أقل من الدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن.
3. كفاءة أسواق رأس المال: إن هدف التمويل هو تعظيم ثروة حملة الأسهم والملاك إذ لا يمكن قياسها إلا عن طريق كفاءة الأسواق المالية، والسوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه قيم الأصول في أي لحظة
4. الأخذ بعين الحسبان التأثيرات الضريبية: إذ جميع التدفقات النقدية لابد أن تحسب بعد خصم الضريبة.
5. إشكالية الوكالة: تبدأ إشكالياتها من مبدأ فصل الملكية عن التسيير ونظراً لهذا المبدأ إن المسيرين قد يقومون باتخاذ قرارات لا تتوافق مع أهداف الملاك في تعظيم قيمة الأسهم في الأجل القصير على الأقل ².

المطلب الثاني: أشكال التمويل:

أولاً: تمويل قصير الأجل: ³

(1)-الاعتماد المستندي:

1.1: التعريف: هو من إحدى الأدوات الهامة في تمويل التجارة الخارجية عن طريق البنوك وهو إجراء قانوني يضمن جميع حقوق أطراف العملية فالخطاب تعهد مكتوب بالدفع صدر عن بنك فاتح الاعتماد

¹ خالدي إبراهيم تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة و طويلة الأجل، مذكرة ماستر 2018/ 2019، ص 19

² مرجع سبق ذكره، خالدي إبراهيم، ص 19.

³ مرجع سبق ذكره، خالدي إبراهيم، ص 29.

(بنك المستورد) إلى البنك المراسل (بنك المستفيد أو المصدر) بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات محددة بقيمة ومدة محددتين، وذلك بمقابل تسليم مستندات المطابقة تمامًا لشروط الاعتماد التي وضعها المشتري.¹

2.1: أطراف الاعتماد المستندي: من خلال التعريف السابق يتبين أن أطراف الاعتماد المستندي يتكون من أربعة أطراف وهي:

(أ) **معطي أمر فتح الاعتماد:** هو المستورد (المشتري) الذي يطلب فتح الاعتماد من البنك ويكون في شكل عقد مع البنك ويتضمن جميع النقاط التي يطلبها المستورد.

(ب) **البنك فاتح الاعتماد:** هو بنك المستورد الذي يقوم بفتح الاعتماد بعد الطلب من قبل الزبون ويقوم المستورد بدفع قيمة الصفقة طبقاً لشروط العقد.

(ج) **المصدر:** هو الشخص المستفيد (البائع) الذي فتح له البنك الاعتماد.

(د) **بنك المراسل:** هو البنك الموجود في بلد المصدر (المستفيد) الذي يقوم بإبلاغه عن نص خطاب الاعتماد الوارد إليه من قبل البنك فاتح الاعتماد.

3.1: خصائص الاعتماد المستندي: يتميز بخصائص عديدة نذكر منها:²

(أ) **الضمان :** يضمن للمستورد المشتري أن يستلم البضاعة بالشروط التي تعاقد عليها مع المصدر البائع ، بالمقابل يضمن للبائع أن يستوفي ثمن البضاعة وذلك مقابل تقيده بالشروط الموضوعة في الاعتماد، وباعتبار أن التزام المصرف تجاهه مستقل ونهائي ومباشر عن قيد البيع الذي يرتكز إليه .

(ب) **الائتمان :** إن الاعتماد المستندي له دور مهم من ناحية الائتمان بالنسبة للمشتري أو البائع .

✓ **بالنسبة للمشتري:** تمكنه من حصول على تسهيلات مصرفية تتمثل بعدم التسديد للمصرف حتى يتأكد من صحة وسلامة المستندات.

-يستطيع بيع البضاعة حتى قبل استلامها.

¹ بالخير فاطمة ، المالية و التجارة الدولية ، مطبوعة 2024/2025، ص76.

² مرجع سبق ذكره، خالدي إبراهيم، ص 30.29.33.

✓ بالنسبة للبائع: تمكنه من الحصول على قيمة الاعتماد بمجرد تقديمه بالمستندات المطلوبة وأهمها سند الشحن الذي يثبت شحن السلعة.

-يستطيع خصم الكمبيالات المسحوبة على المصرف قبل تاريخ استحقاقها.

(ج) الوفاء: الاعتماد المستندي يشكل وسيلة وفاء البائع والمشتري بالتزام كل واحد تجاه الآخر

4.1: المستندات: تتمثل المستندات اللازمة في مستندات السعر والشحن والتأمين، وكما قد يتفاهم أطراف التعاقد إلى إضافة مستندات أخرى:

أ - : الفواتير:

وتشمل كل من الفاتورة المبدئية والتي تقدم عند التعاقد مبينة البضاعة و ثمنها و التي يفتح بها المشتري الاعتماد المستندي، وكذلك الفاتورة التجارية والتي تحتوي على كمية ووحدة و وصف وسعر البضاعة وقيمتها الاجمالية و النقل والتأمين.

أ-: مستندات الشحن:

وهي الوثيقة التي يمضيها قائد السفينة لإثبات عقد النقل واستلام السلعة، وتتعدد أنواع مستندات الشحن إلى: شحن بحري عن طريق الباخرة والسفينة.

_شحن جوي عن طريق شركة الطيران أو وكلاء معتمدين.

_شحن بري عن طريق السيارات او السكك الحديدية.

ب-: مستندات التأمين:

هو مستند بموجبه تتفق شركة التأمين مع المستفيد بالتعويض في حالة تلف أو غرق البضاعة

ج-: مستندات تكميلية:

تتغير حسب الاتفاق أو نوع عقد الاعتماد ومن أبرزها:

- وصل الإيداع: لإثبات وصول البضاعة الى المخازن العمومية.
- إذن التسليم: ليتسلم المرسل إليه السلعة في ميناء الوصول.

- شهادة المنشأ : تصدر من الغرفة التجارية أو جهة حكومية أخرى تبين فيها البلد الذي أنتج فيه السلعة.¹

2) التحصيل المستندي : ²

1_2: التعريف: هو أمر يصدر من قبل البائع إلى البنك (بنك البائع) لتحصيل مبلغ من قبل المشتري مقابل تسليمه لمستندات شحن السلع المباعة اليه، ويتم التسديد عن كريق النقد أو الكمبيالة يوقعها المشتري والبنك عليه تنفيذ أمر عميله ويفعل كل ما بوسعه في تحصيل المبلغ ألا أنه لا يتحمل البنك أي مسؤولية و لا أي التزام إذا فشل في تحصيل المبلغ .

2_2: أطراف التحصيل المستندي : ³

أ) معطي الأمر (البائع أو المصدر): الذي يقوم بإعداد المستندات و تسليمها إلى البنك .
ب) بنك المصدر (بنك المحول) : الذي يستلم مستندات التحصيل من المصدر ويرسلها إلى البنك الذي سيقوم بعملية التحصيل وفق التعليمات الصادرة اليه .

ج) بنك المستورد (بنك المحصل): الذي يقوم بعملية تحصيل قيمة المستندات التي تم تقديمها إلى المشتري على شكل نقد أو كمبيالة.

د) المشتري (المستورد): الذي تقدم اليه المستندات لتحصيل قيمتها إما نقد أو كمبيالة.

2-3: مراحل التحصيل المستندي : ⁴

تتم العملية وفقا للمراحل التالية:

- أ - المصدر والمستورد يقومان بإبرام عقد تجاري بشأن توريد سلعة معينة، ويحددان طريقة التسديد وهي التحصيل المستندي.
- ب - يجهز المصدر السلعة المطلوبة ويعدّها للشحن.
- ت - يحضر المصدر كافة المستندات الخاصة بالسلعة للمشتري (الفاتورة التجارية، وثيقة الشحن، وثيقة التأمين..)

¹ مرجع سبق ذكره، خالدي إبراهيم، ص 33.

² حفاف وليد، تقنيات تمويل التجارة الدولية، مطبوعة 2021/2020، ص46.

³ حفاف وليد، مرجع سبق ذكره، ص47.

⁴ 4 حفاف وليد، مرجع سبق ذكره، ص48.

ويقدمها الى بنكه.

- ث - يرسل بنك المصدر المستندات إلى بنك المستورد الذي يقوم بعملية التحصيل.
- ج - يشعر بنك المحصل (بنك المستورد) المستورد بوصول السندات.
- ح - يدفع المستورد قيمة السلعة إما بالنقد أو كمبيالة مسحوبة عليه.
- خ - يحول بنك المستورد المبلغ إلى بنك المصدر.
- د - يحول بنك المصدر المبلغ إلى حساب المصدر.
- ذ - يستلم المستورد السلعة بعد تقديم المستندات إلى الناقل.

ثانياً: تمويل طويل الأجل:¹

هو ذلك التمويل للعمليات التي تفوق 18 شهرا في العادة و لا تتعدى سنوات على الأكثر , أما التمويل طويل الأجل هو الذي يفوق 7 سنوات إلى غاية 20 سنة , ومن أهم أدوات التدخل البنكي في هذا المجال هي :

1. **قرض المشتري:** وهو قرض متوسط الأجل قد يكون بالعملة المحلية أو الأجنبية يمنح من البنك للمشتري المستورد في البلد المصدر لدفع مستحقات البائع بحسب ما هو منصوص في العقد التجاري و يتحمل المشتري ارجاع القيمة مع الفوائد للبنك عند تاريخ الاستحقاق، بحيث يلتزم البنك بعقد تجاري مع المستورد المشتري يتم فيه تحديد نمط ادفع , آجال التسديد, سعر الفائدة
2. **قرض المورد :** وهو القرض الذي يمنحه المصدر البائع إلى المستورد المشتري الأجنبي ثم يلجأ البائع للتفاوض مع البنك حول إمكانية إعطائه قرض لتمويل صادراته و كذلك هو ناشئ على المهلة التي يتم منحها من قبل البائع إلى المشتري في تسديد قيمة السلعة , و هذا يمكننا القول أن قرض المورد هو بمثابة شراء للديون من قبل البنك على المدى المتوسط و الطويل.

¹ بلخير فاطمة , مالية و تجارة دولية , مطبوعة 2025/2024 , ص 73 , 74

ملخص الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل، تبين أن الاستيراد يمثل إحدى الركائز الأساسية للتجارة الخارجية، إذ يساهم في تزويد الاقتصاد الوطني بالسلع والمواد الأولية والتجهيزات اللازمة لتلبية احتياجات المستهلك والإنتاج. كما اتضح أن لعمليات الاستيراد أهدافاً متعددة تتجاوز مجرد توفير السلع، لتشمل دعم التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتحسين مستوى معيشة الأفراد. كذلك أظهر الفصل أن نجاح عمليات الاستيراد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود وسائل تمويل مناسبة تضمن تنفيذ المعاملات التجارية الدولية في ظروف تتسم بالأمان والفعالية. وفي هذا الإطار، تشكل أدوات التمويل قصيرة الأجل، وعلى رأسها الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، إلى جانب وسائل التمويل متوسطة وطويلة الأجل، آليات أساسية لتسهيل المبادلات التجارية الدولية وتوفير الموارد المالية اللازمة لإنجازها. وعليه، فإن الإلمام بالجوانب النظرية المتعلقة بالاستيراد ووسائل تمويله يعدّ أساساً ضرورياً لفهم المراحل العملية والإجراءات التنظيمية التي تحكم عمليات الاستيراد.

الفصل الثاني:

تنظيم عملية إستيراد

السيارات في الجزائر

تمهيد:

قد تناولنا في هذا الفصل تنظيم عمليات استيراد السيارات في الجزائر، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية. خصص المبحث الأول للإطار القانوني والتنظيمي لاستيراد السيارات في الجزائر، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول القوانين المنظمة لاستيراد السيارات والشروط القانونية والتقنية اللازمة لممارسة هذا النشاط، بينما تطرق المطلب الثاني إلى أهم الهيئات والمؤسسات المشرفة على تنظيم ومراقبة عمليات الاستيراد، أما المطلب الثالث فقد خصص لشروط وإجراءات استيراد السيارات، من خلال بيان شروط الحصول على الرخصة والمواصفات التقنية والوثائق الإدارية والقانونية المطلوبة.

أما المبحث الثاني فقد تناول خطوات استيراد السيارات في الجزائر، حيث خصص المطلب الأول لمرحلة التعاقد والطلب التي تشمل اختيار المورد الأجنبي وإبرام العقد وإعداد الفاتورة الأولية، بينما تناول المطلب الثاني مرحلة التمويل والشحن من خلال التوطين البنكي وتسوية عملية الدفع وشحن المركبات والتأمين عليها، في حين تناول المطلب الثالث مرحلة التخليص الجمركي والتسليم وما تتضمنه من التصريح الجمركي، ودفع الرسوم والضرائب، والمراقبة التقنية، ثم استلام السيارات وتسويقها.

أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة التحديات التي تواجه عمليات استيراد السيارات في الجزائر، حيث تناول المطلب الأول التحديات الاقتصادية المتمثلة في تقلبات الأسعار وأسعار الصرف وتراجع احتياطي الصرف، بينما تطرق المطلب الثاني إلى التحديات القانونية والتنظيمية المرتبطة بتغير التشريعات وتقييد عمليات الاستيراد، في حين تناول المطلب الثالث التحديات التقنية والجمركية، وما يرتبط بها من ارتفاع الرسوم والضرائب، وتدخل الوسطاء، والصعوبات التي تواجه الإدارة الجمركية

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لاستيراد السيارات في الجزائر

المطلب الأول: القوانين المنظمة لاستيراد السيارات:

أولاً: قوانين التجارة الخارجية:¹

تعد التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير السلع والمنتجات غير المتوفرة محليا وقد عملت الجزائر على تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات من أجل حماية الاقتصاد الوطني.

ومن أهم النصوص القانونية المنظمة للتجارة الخارجية الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 الذي جاء بعدة شروط تتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع وتصديرها ويهدف هذا الأخير إلى تنظيم حركة السلع عبر الحدود ويقر بمبدأ حرية ممارسة الإستيراد لكنه يربطه بشروط قانونية وإدارية صارمة

ثانياً: شروط ممارسة نشاط إستيراد السيارات : ²

تعتبر ممارسة نشاط إستيراد السيارات في الجزائر نشاطا تجاريا مقننا يخضع لمجموعة من الضوابط القانونية والإدارية والتقنية الصارمة، من أهمها:

1) الشروط القانونية والإدارية:

من أهم الشروط القانونية والإدارية نجد:

أ) **الهيكل القانوني:** يجب أن يتأسس الراغب في شكل شركة تجارية , ولا يسمح للأشخاص الطبيعيين بممارسته

ب) **الإقامة:** يشترط أن يكون المستورد مقيما بالجزائر

ج) **الإعتماد:** يجب الحصول على رخصة مؤقتة من وزارة الصناعة صالحة لمدة 12 شهر قابلة للتمديد , وبعد إستيفاء الشروط يمنح الوكيل اعتماد للممارسة النشاط

2) المواصفات التقنية والبيئية للمركبات: المتمثلة في:

¹ جحانيل, جلال عبد القادر , قراءة في أحكام الأمر 03-04 المعدل و المتمم المتعلقة بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها , مجلة إقتصادية 2025 , ص 191

² مقني بن عمار, الأطر القانونية لممارسة نشاط تسويق السيارات الجديدة في الجزائر , ص 87

أ) معايير الأمان: يمنع إستيراد أو بيع أي مركبة لا تستجيب لمعايير الأمان الدولية

ب) حماية البيئة: يلزم كل وكيل باستيراد وتسويق حصة من السيارات التي تعمل بوقود غاز البترول المميع، وتقدر هذه النسبة ب 10 % من مجموع السيارات المستوردة.

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على الإستيراد

تتدخل عدة هيئات ومؤسسات في تنظيم ومراقبة عمليات إستيراد السيارات في الجزائر، حيث تساهم كل جهة في أداء مهام محددة تضمن احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، وحماية الاقتصاد الوطني والمستهلك.

أولاً: وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات:¹

تعد وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات من أهم الهيئات المشرفة على تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر، حيث تتولى إعداد وتنفيذ السياسات المتعلقة بالإستيراد والتصدير، والمساهمة في وضع الإطار القانوني والتنظيمي للمبادلات التجارية الدولية.

كما تشرف الوزارة على إعداد الإتفاقيات التجارية ومتابعة تنفيذها، وتنظيم عمليات الإستيراد بما يضمن حماية الاقتصاد الوطني واحترام قوانين التجارة الدولية، وتساهم كذلك في مراقبة الأنشطة التجارية الخارجية وتطوير الأنظمة الإحصائية المتعلقة بالمبادلات التجارية الدولية.

ثانياً: المديرية العامة للجمارك الجزائرية²

تعتبر المديرية العامة للجمارك الجزائرية من أهم الهيئات المكلفة بمراقبة السلع المستوردة عند دخولها إلى التراب الوطني.

ومن مهامها الأساسية تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية، والتأكد من مطابقة السلع المستوردة للتشريعات المعمول بها، إضافة إلى مكافحة التهريب والغش الجمركي وحماية الاقتصاد الوطني من الواردات غير القانونية.

¹ موقع وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، تم الإطلاع عليه يوم 26/06/02

² موقع المديرية العامة للجمارك الجزائرية، تم الإطلاع عليه يوم 26/06/02

وفي مجال استيراد السيارات، تقوم الجمارك بمراقبة الوثائق المتعلقة بالمركبات المستوردة، والتحقق من مطابقتها للشروط القانونية والتقنية، كما تشرف على إجراءات التخليص الجمركي وتحصيل الرسوم والضرائب المطبقة على المركبات المستوردة

ثالثا: البنوك:

تلعب البنوك في الجزائر دورا أساسيا في تمويل عمليات الإستيراد وتسوية المدفوعات الدولية. ومن أهم مهامها فتح الاعتمادات المستندية، وتنفيذ التحويلات المالية الخارجية، وتقديم الضمانات البنكية اللازمة لعمليات الإستيراد كما تعمل على مطابقة العمليات المالية للتشريعات الخاصة بالصرف وحركة رؤوس الأموال.

ومن بين البنوك النشطة في تمويل التجارة الخارجية:

- البنك الوطني الجزائري banque national d`algerie
- القرض الشعبي الجزائري credit populaire d`algerie
- البنك الخارجي banque exterieure d`algerie

المطلب الثالث: شروط وإجراءات إستيراد السيارات.

تخضع عملية استيراد السيارات في الجزائر لجملة من الشروط والإجراءات القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى ضمان تنظيم النشاط واحترام معايير الجودة والسلامة. ومن أهم هذه الإجراءات شروط الحصول على رخصة الاستيراد، والمواصفات التقنية المطلوبة، والوثائق الإدارية والقانونية اللازمة لإتمام عملية الاستيراد.

أولا: شروط الحصول على رخصة الاستيراد:¹

جاء دفتر الشروط الجديد تحت المرسوم التنفيذي رقم 22-383 المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1444 الموافق لـ 17 نوفمبر 2022، الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة نشاط وكلاء المركبات الجديدة، بعدد من البنود والتي تضمن حقوق المستهلكين من جهة وتقضي على المضاربة والممارسات التجارية التي كانت تحيط بعمليات بيع السيارات الجديدة.

¹ مدرس يوسف، استيراد السيارات: هذه هي شروط البيع المطبقة على الوكيل، موقع autobip, 2022

أبرز هذه البنود جاء في شكل التزام يلتزم به الوكيل والمتمثل في بيع مركبة سياحية واحدة فقط لكل شخص طبيعي في مدة 5 سنوات باستثناء حالة ما إذا كانت المركبة غير صالحة للسير ومبررة قانونا هذا الالتزام من شأنه القضاء على المضاربة في سوق السيارات، والممارسات السابقة التي تتمثل في توفر السيارات في الوكالات الخاصة ومواقع البيع والشراء وغيابها عن قاعات العرض.

إضافة لذلك لا يمكن للوكيل طلب دفع تسبقا يتجاوز 10% من المبلغ الإجمالي للسيارة عند تحرير الطلبية في أي حال من الأحوال مع الأخذ بعين الاعتبار كل الرسوم، وكما يجب ألا يتعدى أجل تسليم المركبة الجديدة المطلوبة مدة خمسة وأربعين يوما بداية من تاريخ الطلبية إلا أنه يمكن تمديد مدة التسليم طبعاً باتفاق مشترك بين الطرفين ويكون في وثيقة مكتوبة.

وأما في حالة الدفع الكلي لثمن السيارة من قبل الزبون سيفرض على الوكيل تسليم المركبة في أجل أقصاه السبعة أيام الموالية، وأما في حالة عدم احترام شروط الطلبية يمكن للطرفين أن يتوصلوا على حل بالتراضي وفي حالة رفض العميل للحل المقترح فإنه يجب على الوكيل المعتمد إرجاع مبلغ التسبيق أو المبلغ الإجمالي المدفوع في غضون ثمانية أيام مع زيادة تقدر بعشرة في المائة 10% من المبلغ المدفوع.

وأما عند تسليم المركبة وحسب دفتر الشروط فإن الوكيل ملزم بقيام الفحوصات اللازمة قبل أن يسلمها للزبون وذلك من أجل التأكد من مطابقة السيارة المسلمة للطلبية المقدمة ومع المراعات بشكل دقيق للمواصفات التقنية والتجهيزات الإضافية للسيارة الجديدة موضوع الطلبية والتي يجب أن تكون مزودة بكمية من الوقود يمكن السير بها لمسافة مائة 100 كلم على الأقل، وأيضا يجب أن تتوفر السيارة المسلمة على جميع الوثائق التقنية بدأ دليل الاستعمال وكتيب الصيانة الخاص بالسيارة باللغتين الوطنية والإنجليزية أو الفرنسية وكذلك بطاقة الترخيم المؤقتة مع وصل التسليم بالإضافة إلى بعجلة النجدة ورافعة -كرنك- وحقيبة المفاتيح (أدوات) ومجموعة من أدوات الأمن تحتوي على الخصوص الصدرية العاكسة للضوء ومثلث التحذير وحقيبة النجدة الأولية.

ثانيا: المواصفات التقنية المطلوبة:¹

حدد دفتر شروط إستيراد السيارات تحت المرسوم التنفيذي رقم 22-383 المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1444 الموافق لـ 17 نوفمبر 2022 والذي يحدد شروط وكيفية ممارسة نشاط وكلاء المركبات الجديدة، في الأدنى المواصفات والاكسسوارات التي يجب توفرها في السيارات الجديدة المستوردة وهذا من خلال مجموعة من البنود :

¹ مدرس يوسف، هذا ما يجب أن تتوفر عليه السيارات الجديدة , مقال , موقع autobip , 2022

1) يجب أن تكون السيارات المستوردة ذات محركات بنزين أو كهربائي أو هيدروجين أو محركات هجينة تجمع بين: بنزين وكهربائي، بنزين هيدروجيني، غاز البترول المميع / الغاز الطبيعي المضغوط أو قابلة للتجهيز به، هذا حسب المادة 29 من المرسوم التنفيذي رقم 22-383.

2) يجب ألا تكون السيارة الجديدة موضوع إجراء تسجيل على الإطلاق في أي بلد مهما كان وألا يتجاوز الفرق بين تاريخ صنع السيارة وتاريخ دخولها للتراب الوطني اثني عشر 12 شهرا إضافة لذلك يجب ألا تتجاوز المسافة المقطوعة بها (100) كلم بالنسبة للمركبات السياحية والنفعية الخفيفة وكل هذا حسب التعريفات التي جاءت في المرسوم التنفيذي المذكور سابقا.

3) يجب أن تتوفر في السيارات الجديدة المستوردة سواء السياحية أو النفعية الخفيفة على أدنى مواصفات السلام والمتمثلة - حسب المادة 24 من الملحق الأول للمرسوم التنفيذي السابق الذكر - فيما يلي:

- نظام مضاد لقفل العجلات ABS.

- المراقبة الإلكترونية للإستقرار ESP بالنسبة للسيارات التي تفوق سعة أسطوانتها 1200سم³.

- نظام محدد للسرعة أو مثبت للسرعة بالنسبة للسيارات التي تفوق سعة أسطوانتها 1200سم³.

- كيسان (2) هوائيان أماميان للسائق والراكب، وجانبان بالنسبة للسيارات السياحية التي تفوق أو تساوي سعة محركاتها 1.6 لتر.

- حزام الأمان لجميع الركاب ومثبتات مطابقة للأحكام التنظيمية وتستوفي المقاييس المطبقة التي تخص تجارب الصدمات.

- مسند الرأس بالنسبة للمقاعد الأمامية والخلفية.

- نظام شد مقاعد الأطفال.

- جهاز تذويب وإزالة السديم الذي يخص الزجاج الأمامي والخلفي.

- نظام التنكير لغلق حزام الأمان للسائق والراكب.

4) يجب أن تحوز هذه السيارات السياحية والنفعية على ضمان (100,000) كيلومترا في حدود (60) شهرا أي 5 سنوات بحسب المادة 30 من نفس الملحق.

ثالثاً: الوثائق الإدارية والقانونية:¹

تتم مراقبة مطابقة المنتجات المستوردة على أساس الملف يودع من طرف المستورد أو ممثله المؤهل قانونياً على مستوى المفتشية الحدودية المعنية التابعة للإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش المختصة إقليمياً.

ومن أهم الوثائق المطلوبة:

التصريح باستيراد المنتج.

نسخة من السجل التجاري للمستورد.

نسخة من الفاتورة التجارية الخاصة بالمركبة.

شهادة المنشأ عند الاقتضاء.

وثائق المطابقة التقنية للمركبة.

شهادة الملكية أو وثيقة الشراء.

الوثائق الجمركية الخاصة بالنقل والشحن.

أي وثائق إضافية تطلبها الإدارة المختصة وفقاً للتنظيم المعمول به.

وتقوم مصالح حماية المستهلك وقمع الغش والجمارك الجزائية بدراسة الملف والتأكد من:

مطابقة النشاط المسجل في السجل التجاري لعملية الاستيراد.

صحة الوثائق المقدمة.

مطابقة المركبة للشروط التقنية والقانونية.

عدم وجود مخالفات تدليسية مسجلة ضد المستورد.

وبعد التأكد من استيفاء جميع الشروط والوثائق المطلوبة، يتم قبول ملف الاستيراد واستكمال إجراءات

التخليص الجمركي ودخول المركبات إلى السوق الوطنية.

¹ موقع وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، تم الإطلاع عليه يوم 26/06/09

المبحث الثاني: خطوات إستيراد السيارات في الجزائر.¹

ولإحاطة بكافة جوانب هذا المبحث، سنقوم بتسليط الضوء على الخطوات العملية لاستيراد السيارات في الجزائر، موزعة على ثلاثة مطالب أساسية؛ تبدأ بمرحلة التعاقد والطلب، تليها ترتيبات التمويل والشحن، وصولاً إلى المرحلة الختامية المتمثلة في التخليص الجمركي والتسليم.

المطلب الأول: مرحلة التعاقد والطلب:

تعتبر هذه المرحلة نقطة الانطلاق القانونية والإدارية لعملية الاستيراد:

أولاً: اختيار المورد الأجنبي:

يقوم المستورد (سواء كان وكلاء معتمدين أو أفراداً) بالبحث عن مصادر التوريد المناسبة في الأسواق الخارجية، وذلك عبر الكتلوجات العالمية أو بالتعامل المباشر مع المصنعين والمهنيين.

ثانياً: التفاوض وإبرام العقد:

بالنسبة للوكلاء، يتم إبرام "عقد امتياز" يربطهم بالمصنع الأجنبي ويكون مطابقاً للتشريع الجزائري. أما بالنسبة للأفراد، فتتم عملية الشراء بعقد بيع موثق يثبت انتقال الملكية من البائع في الخارج إلى المشتري المقيم.

ثالثاً: إعداد الفاتورة الأولية:

الحصول على فاتورة الشراء الأصلية التي يجب أن تكون باسم المستورد وتحتوي على مواصفات السيارة وسعرها خارج الرسوم HT، وهي وثيقة أساسية لتحديد القيمة الجمركية لاحقاً.

المطلب الثاني: مرحلة التمويل والشحن

تتعلق هذه المرحلة بتأمين الجانب المالي ونقل المركبة فعلياً:

¹ موقع Gitut.dz, إجراءات استيراد سيارة لأقل من 3 سنوات في الجزائر, مقال, 22 أكتوبر 2025

أولاً: فتح ملف التوطين البنكي: يعد التوطين المصرفي إجراءً إلزامياً يسبق أي عملية تحويل أموال أو تخليص جمركي. بالنسبة للأفراد، يتطلب الأمر فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة في الجزائر لتغطية مبلغ الشراء.

ثانياً: تسوية عملية الدفع: يتم تحويل ثمن السيارة من حساب المستورد بالعملة الصعبة المفتوح في الجزائر إلى حساب البائع في الخارج لضمان شفافية مصدر الأموال.

ثالثاً: الشحن والتأمين: يتم ترتيب شحن السيارة إما عبر الحاويات (لمزيد من الحماية) أو عبر خدمة رورو RoRo التي غالباً ما تكون أسرع وأرخص. كما يجب استصدار شهادة تأمين تغطي المخاطر التي قد تلحق بالمركبة أثناء عملية النقل.

المطلب الثالث: مرحلة التخليص الجمركي والتسليم

وهي المرحلة النهائية لتسوية وضعية السيارة قبل دخولها حيز السير:

أولاً: التصريح الجمركي: عند وصول السيارة للميناء، يتم إيداع ملف الجمركة الذي يتضمن وثائق الهوية، الفاتورة، وبطاقة الترخيم الأجنبية. وتمنح الجمارك المستورد سند عبور TPD صالحاً لمدة شهر واحد للقيام بالإجراءات.

ثانياً: دفع الرسوم والضرائب: يتم دفع الحقوق الجمركية (30%)، الرسم على القيمة المضافة (19%)، ورسم التضامن (3%). ويستفيد المستوردون من تخفيضات هامة تصل إلى 80% للسيارات الكهربائية و50% لسيارات البنزين ذات المحركات الصغيرة.

ثالثاً: المراقبة التقنية: يجب تقديم شهادة فحص تقني من بلد المصدر (لا تتعدى 3 أشهر) تثبت حالة السيارة الجيدة. بالإضافة إلى تقرير خبرة مطابقة يعده خبير معتمد من وزارة المناجم الجزائرية.

رابعاً: استلام السيارات وتسويقها: بعد دفع الرسوم، يستلم المستورد "بطاقة 846" التي تثبت جمركة السيارة قانونياً. بالنسبة للوكلاء، يتم الانتقال لمرحلة التسويق وضمان خدمة ما بعد البيع. أما الأفراد، فيتوجهون لاستخراج البطاقة الرمادية الجزائرية النهائية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه عمليات إستيراد السيارات في الجزائر.¹

يواجه قطاع استيراد السيارات في الجزائر مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليته وتعيق تنظيمه. وتتنوع تلك

العراقيل بين ما هو إداري وتنظيمي، وما هو تقني واقتصادي، ما يجعل من الضروري تسليط الضوء عليها من أجل فهم طبيعة الإشكالات التي تعترض الفاعلين في ذلك المجال

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية:

أولاً: التذبذب الكبير في الأسعار:

يعكس هذا التذبذب عدم وجود الاستقرار في السوق، وبشكل مباشر يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.

ثانياً: تقلبات سعر الصرف:

تكشف البيانات السنوية لبنك الجزائر تذبذب ملحوظ لقيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الارتكازية، كالدولار الأمريكي (من 100.46 دج سنة 2015 إلى 135.84 دج سنة 2023) اليورو من 111.44 دج في سنة 2015 إلى 146.85 دج في سنة 2023.

الإنخفاض المستمر في قيمة الدينار الجزائري أدى ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة إستيراد السيارات وحتى المركبات المستعملة، ويؤثر بشكل مباشر على أسعارها في السوق الوطنية المحلية.

ثالثاً: تراجع إحتياطي الصرف:²

يعتبر التراجع الكبير في إحتياطي الصرف من أبرز التحديات الاقتصادية كذلك والذي هو يعد الغطاء الأساسي لتمويل الواردات من بينها السيارات وقطاع الغيار.

وفقاً لبيانات بنك الجزائر:

في ديسمبر 2015: بلغ الإحتياطي 144.1 مليار دولار

في ديسمبر 2017: بلغ الإحتياطي 97.3 مليار دولار

¹ روابحي دنيا طالبي رحاب، واقع وافاق استيراد السيارات في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، ص 85 86

² موقع بنك الجزائر تم الإطلاع عليه يوم 2026/06/03

في ديسمبر 2020: بلغ الاحتياطي 48.1 مليار دولار

في جوان 2021: بلغ الاحتياطي 43.4 مليار دولار

ليبدأ بالارتفاع بعد هذا التاريخ

في ديسمبر 2023: إرتفع الاحتياطي إلى 68.9 مليار دولار

في ذلك التراجع قررت الحكومة لتبني سياسات تقشفية ومن بين الإجراءات التي اتخذتها تقييد استيراد السيارات وفرض شروط أكثر صرامة لوكلاء السيارات

المطلب الثاني: التحديات القانونية والتنظيمية:¹

أولاً: تدخل الحكومة في قطاع استيراد السيارات:

وذلك عن طريق وضع قوانين تمنع الاستيراد العشوائي، ما يحد من حرية السوق ويجعل كذلك حالة من الغموض وعدم الوضوح في إجراءات الإستيراد.

ثانياً: عدم تطبيق القانون الذي ينص على استيراد السيارات المستعملة:

على الرغم من وجود إجراء استيراد السيارات المستعملة قانون المالية 2020 إلا أن تطبيقه ما يزال مرهونا عن صدور قرار وزاري مشترك بين وزارات الداخلية والمالية والشؤون الخارجية والصناعة وذلك ما أخر تفعيله

ويشترط في هذا الإجراء بأن تكون السيارات المستعملة أقل من 3 سنوات، مطابقة للمعايير الدولية في مجالات البيئة، وكذلك دفع جميع الرسوم بدون أي إعفاءات مما شكل عبئا ماليا للمواطنين.

المطلب الثالث: التحديات التقنية والجمركية:²

أولاً: إغلاق الوكالات الرسمية:

هذا الإجراء أدى إلى توقف عملية التوزيع الرسمية للسيارات، وهذا ما تسبب في نقص العرض وارتفاع الطلب

ثانياً: تدخل الوسطاء والسماسرة:

¹ مرجع سبق ذكره، روابحي دنيا طالبي رحاب، ص 86

² مرجع سبق ذكره، روابحي دنيا طالبي رحاب، ص 86 87

أثر تدخل الوسطاء والسماسرة في عملية الشراء والبيع في زيادة الأسعار بشكل مصطنع ونوع من استغلال حاجة المواطنين.

وتواجه الجمارك الجزائرية بعدة تحديات تتعلق برقمنة الإجراءات الجمركية، من أهمها:

- التحصيل الآلي للرسوم.
- الربط بين المتدخلين عبر الشباك الوحيد.
- تفعيل الرقابة البعيدة بأن تقوم الجمارك بمراجعة الملفات والفواتير بعد العملية الجمركية، من أجل التأكد من صحة المعلومات وتجنب التلاعبات كتضخيم الفواتير.
- كما تعمل الجمارك على محاربة تضخيم الفواتير والتحويل الغير الشرعي للعملة الصعبة في إطار تسهيل العمليات وفي ذلك استيراد السيارات.

ثالثا: الرسوم والضرائب المرتفعة:

فرض الرسوم الجمركية والضرائب المرتفعة على السيارات المستوردة يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكلفة السيارة وتشمل هذه الرسوم:

- رسوم السيارات الجديدة 15%
- رسوم الإستيراد 2%
- الرسوم الجمركية 15%
- وضريبة القيمة المضافة 19 %

هذا يرفع من تكلفة السيارة بأكثر من 50% من قيمتها الأصلية، ما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين.

ملخص الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل، تبين أن نشاط استيراد السيارات في الجزائر يخضع لمنظومة قانونية وتنظيمية دقيقة تهدف إلى ضمان تنظيم السوق وحماية الاقتصاد الوطني والمستهلك، كما أن عملية الاستيراد تمر بعدة مراحل مترابطة تبدأ بالتعاقد والطلب، ثم التمويل والشحن، وصولاً إلى إجراءات التخليص الجمركي والتسليم. وعلى الرغم من أهمية هذا النشاط في تلبية حاجيات السوق الوطنية، إلا أنه يواجه العديد من التحديات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية والتقنية، والتي تؤثر على فعالية عمليات الاستيراد واستقرار سوق السيارات. ومن ثم، فإن تحسين مناخ الاستيراد وتبسيط الإجراءات وتطوير المنظومة الجمركية والرقابية من شأنه أن يساهم في تحقيق التوازن بين متطلبات السوق وحماية الاقتصاد الوطني.

الختمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع "واقع استيراد السيارات في الجزائر"، يتضح أن هذا القطاع يعد من القطاعات الحيوية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الخارجية وبالاقتصاد الوطني، نظراً لدوره في تلبية احتياجات السوق المحلية من المركبات، وتأثيره المباشر على ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف.

وقد سمحت هذه الدراسة بالتعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستيراد وتمويل التجارة الخارجية، وإبراز أهم الوسائل البنكية المعتمدة في تمويل عمليات الاستيراد، إضافة إلى دراسة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم نشاط استيراد السيارات في الجزائر، مع توضيح مختلف الشروط والإجراءات والمراحل التي تمر بها عملية الاستيراد، بداية من التعاقد والطلب، مروراً بمرحلة التمويل والشحن، وصولاً إلى التخليص الجمركي والتسليم.

كما بينت الدراسة أن نشاط استيراد السيارات في الجزائر يخضع لمنظومة قانونية وتنظيمية تهدف إلى تنظيم السوق الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه عدة تحديات اقتصادية وقانونية وتقنية، من أبرزها تقلب أسعار الصرف، وارتفاع تكاليف الاستيراد، وتعدد الإجراءات الإدارية، فضلاً عن التغير المستمر في التشريعات المنظمة للنشاط.

اختبار الفرضيات:

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة قد تحققت إلى حد كبير والمتمثلة في:

الفرضية الأولى:

تعتمد عملية استيراد السيارات في الجزائر على جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى ضبط السوق الوطنية.

تبين أن للجزائر قوانين وتشريعات صارمة لضبط عمليات الإستيراد والسوق الوطنية.

الفرضية الثانية:

تواجه عملية استيراد السيارات عدة صعوبات إدارية ومالية تؤثر على فعاليتها.

وتم التأكيد من هذه الفرضية من خلال وجود بعض العراقيل الإدارية والمالية ينعكس على فعالية هذا النشاط واستقرار سوق السيارات.

الفرضية الثالثة:

تلعب البنوك دوراً أساسياً في تمويل وتنظيم عمليات استيراد السيارات.

حيث تبين أن البنوك له دور أساسي في تمويل عمليات الاستيراد.

الفرضية الرابعة:

يؤثر تغير القوانين والسياسات الاقتصادية بشكل مباشر على نشاط استيراد السيارات في الجزائر.

وقد تم التوصل الى أن التغيرات القانونية المبالغ فيها والسياسات الاقتصادية تؤثر على نشاط استيراد السيارات في الجزائر بشكل مباشر.

توصيات: يمكن تقديم بعض التوصيات والمتمثلة في:

ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الرقمنة في المعاملات الجمركية، وتحقيق الاستقرار في التشريعات المنظمة للقطاع، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في صناعة السيارات محلياً، بما يساهم في تخفيض فاتورة الاستيراد وتحقيق قدر أكبر من التوازن الاقتصادي.

آفاق البحث:

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص، بسبب عدم قدرتنا على تناول جميع جوانب الموضوع بالتفصيل.

وفي الأخير يبقى موضوع استيراد السيارات في الجزائر مجالاً مفتوحاً أمام المزيد من الدراسات والأبحاث، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والتشريعية المتسارعة التي يشهدها هذا القطاع وفي هذا السياق نقترح على الباحثين المهتمين في هذا المجال بعض البحوث التالية:

- دور الرقمنة في تحسين إجراءات استيراد السيارات في الجزائر.
- تحليل سلاسل التوريد في استيراد السيارات وأثرها على مدة الوصول والتكلفة.
- تأثير سياسة منع أو تقييد الاستيراد على سوق السيارات المحلي والإنتاج الوطني.
- استيراد السيارات المستعملة في الجزائر: بين الحاجة الاقتصادية والمخاطر البيئية.

من خلال هذه المواضيع المقترحة , يمكن توجيه الجهود الأكاديمية نحو التعميق وفهم هذا القطاع الإستراتيجي وتقديم حلول عملية لدعم سياسات الدولة من الجانب الاقتصادي.

قائمة المراجع:

رسائل الماجستير والدكتوراه والمذكرات الجامعية:

1. دحو سليمان، رواني بوحفص، مطبوعة في مقياس إجراءات الاستيراد والتصدير، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2018/2019
2. خوذيري عيسى، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة غرداية السنة الجامعية 2022 / 2023
3. سعيد أحسن، مطبوعة تقنيات التجارة الخارجية ، 2020/2019
4. عشي عبد الحميد، مراحل وإجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر، مذكرة ماستر، السنة الجامعية 2022/2021
5. شيلالي حكيم، منان منور، صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر 2015/2014.
6. خالدي إبراهيم، تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل، مذكرة ماستر 2018 / 2019/
7. بلخير فاطمة، المالية والتجارة الدولية، مطبوعة جامعية، جامعة غرداية 2025/2024.
8. حفاف وليد، تقنيات تمويل التجارة الدولية، مطبوعة جامعية 2021/2020
9. مقني بن عمار، الأطر القانونية لممارسة نشاط تسويق السيارات الجديدة في الجزائر، جامعة ابن خلدون تيارت.
10. رواجي دنيا طالبي رحاب، واقع وافاق استيراد السيارات في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر.

المواقع الإلكترونية ومدونات والمجلات:

1. جحا نبيل، جلال عبد القادر، قراءة في أحكام الأمر 03-04 المعدل والمتمم المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، مجلة اقتصادية 2025.
2. مدرس يوسف، استيراد السيارات: هذه هي شروط البيع المطبقة على الوكيل، موقع , autobip 2022

3. مدرس يوسف، هذا ما يجب أن تتوفر عليه السيارات الجديدة ، مقال ، موقع 2022 , autobip
4. بنك الجزائر , <https://www.bank-of-algeria.dz>
5. وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية, <https://www.commerce.gov.dz>
6. وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، <https://www.mcepe.gov.dz/index.php>
7. مديرية العامة للجمارك الجزائرية, <https://www.douane.gov.dz>
8. موقع Gitut DZ , <https://dz.gitut.com>
9. موقع ecars trade , <https://sa.ecarstrade.com>
10. موقع tassili auto , <https://tassiliauto.com>

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université de Ghardaïa
Faculté des sciences Economiques,
Commerciales et sciences de Gestion
Département des Sciences
Commerciales



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

شهادة التصحيح

بتاريخ 2026/09/30 يشهد الأستاذة(ة): لغراب سمية

بصفحتها..... مشرفا..... في لجنة مناقشة مذكرة ليسانس

للطالبين : باحماني بالحاج و حمدي عيسى إسماعيل..... ، دفعة الموسم الجامعي 2026/2025

بأن المذكرة المعنونة ب: واقع استرداد السيارات في الجزائر

والتي تمت مناقشتها ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في شعبة العلوم التجارية .

تخصص: مالية و تجارة دولية

قد تم تصحيحها من طرف الطالبين وهي صالحة للإيداع النهائي.

رئيس القسم



حويشيتي توفيق
رئيس قسم العلوم التجارية

إمضاء الأستاذ المكلف بمتابعة التصحيح